مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

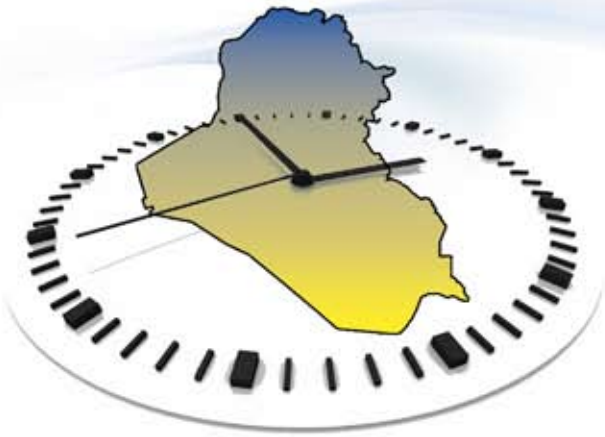

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء /الخميس ٢٨-١١- ٢٠١٣ / السنة الأولى/ العدد(٥٠)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

لقاء حامد عباس

مؤيد جبار حسن

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حسنين هاشم حسين

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

القرضاوي: زعيم المحرضّين على الطائفية!

ننشر في هذا العدد ترجمة ملخصة لمقالة مهمة للكاتب «ديفيد شنكر» مدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن والمساعد الأعلى السابق في سياسة البنتاغون الخاصة بدول المشرق العربي، **تسلط الضوء على الدور الغريب الذي يقوم به القرضاوي في التحريض الطائفي في المنطقة، هذا الدور الذي لا ينسجم مع ما عُرف به هذا الرجل المسن من اعتدال وانفتاح وعقلانية؟! الأمر الذي يُثير الكثير من التساؤلات والشكوك والشبهات حول شخصه وحول ارتباطاته وأهدافه ومراميه الغامضة في هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة التي يراد لها أن تتشظى وتتجزء على أساس عرقي واثني وطائفي، كما نظّر له من قبل شيخ المستشرقين «برنارد لويس».**

يذكر الكاتب في البدء الصراع السني – الشيعي الذي يطغى على الوضع في العراق والبحرين وسوريا ولبنان، مشيراً إلى وجود صراع آخر داخل الطائفة السنية لا يقل أهمية عن الأول يجري بين الطوائف الإسلامية وتلك الأطراف الأكثر ميلاً للعلمانية في المنطقة، **ويُعد عالم الدين المصري (يوسف القرضاوي) ـ الذي يتخذ من قطر مقراً له ـ رمزاً لهذا الصراع**، فعلى الرغم من أنه أظهر نفسه لسنوات كرائد لتيار «الوسطية» الإسلامي المعتدل، إلا أنه **أصدر في الأشهر الأخيرة فتاوى مثيرة للجدل تدعم الصراع بين السنة والشيعة في سوريا وتدعو لإعادة الرئيس الإسلامي المخلوع محمد مرسي إلى منصبه.** وقد وضعت هذه الفتاوى رجل الدين البالغ من العمر ٨٧عاماً في قلب اثنين من القضايا الأكثر استقطاباً في المنطقة.

ويُعد القرضاوي ـ وفقاً للكاتب ـ رجل الدين السني الأكثر أهمية في الشرق الأوسط، فضلاً على رئاسته للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، فهو أيضاً كاتب غزير الإنتاج وله برنامج يُعرض على قناة «الجزيرة» يتابعه ما يقرب من ٦٠ مليون مشاهد. كما أنه المُنظّر الايديولوجي للإخوان المسلمين، فضلاً على كونه داعماً لجماعة حماس الفلسطينية الإرهابية، وفي الوقت نفسه، فإنه يدافع عن الديمقراطية والإصلاح السياسي، وكان قد أصدر فتوى دعا فيها كل مسلم سني تلقّى تدريباً عسكرياً إلى الذهاب لقتال الشيعة والعلويين في سوريا، قائلاً: إن العلويين (أحد فروع الإسلام الشيعي الذي يتّبعه نظام الأسد) أشدّ كفراً من اليهود، وقد بارك علناً استعداد واشنطن لتوجيه ضربة جوية إلى سوريا في أيلول الماضي، وقال: «نحن (العرب السنة) لا نمتلك مثل هذه القوة، لذا فإن يعاقبهم غيرنا فهذا

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

فتاوى القرضاوي تُذكي الصراع الطائفي.....٥

دكتاتورية جديدة في العراق.....٨

تركيا ودورها في إنقاذ العراق..... ١٣

العراق يتفوّق على الكويت
ويزوّد مصفاة صينية بالنفط.....١٥

تنامي نفوذ الصين النفطي في العراق.....١٦

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال
بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email:info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الافتتاحية

أفضل من لا شيء»، ولئلا يسيئ أحد تفسير كلامه على أنه إعجاب بالولايات المتحدة، أضاف قائلاً: «إن الله يهلك الظالمين بالظالمين».

وقد أشارت دعوة الجهاد في سوريا إلى تبنٍّ واضح للطائفية، بما في ذلك الجهاد ضد حزب الله الشيعي اللبناني الذي كان يدعمه القرضاوي سابقاً في عملياته ضد إسرائيل، وفي ظل ما كان يحدث في سوريا من فضائع متزايدة لم يستاء أهل السنة من النبرة الحادّة في خطابه، بيد أن بعض أتباعه التقليديين خالفوه الرأي بوضوح بشأن التدخل العسكري الخارجي، وكان من أبرزهم **الفرع الأردني لجماعة الإخوان المسلمين الذي ما زال يعارض التدخل العسكري الخارجي في سوريا**، إذ أصدر بياناً أعلن فيه أن مثل هذا التدخل سيعمل فقط على تحقيق مصالح الصهاينة والأمريكان.

ويرى الكاتب بأن دعوة القرضاوي للجهاد في مصر ربما تكون قد قوّضت شعبيته الكبيرة بين عموم الناس الذين يؤيدون الجيش، لكن رسالته المناهضة للشيعة والعلويين قد تلقى قبولاً واسعاً خارج مصر، وفي حين يقلق بعض أهل السنة من التداعيات الطائفية المتنامية، تُعد سوريا عاملاً محفزاً لدرجة أن تغيير موقفه لغرض الوصول إلى رؤية عالمية أكثر عنفاً قد يجذب أتباعاً جدداً من السنة ربما يكونوا أكثر تشدداً ورغبة في القتال، ويختم بالإشارة إلى واشنطن وجمهور القرضاوي؛ إذ توضّح الفتاوى الأخيرة مواقفه الغامضة وربما مواقف أسياده القطريين أيضاً، والأهم من ذلك مدى انتشار موقفه المتغير تجاه النهج القتالي في المنطقة، وربما يكون ذلك مؤشراً على مركز الريادة بالنسبة لمستقبل الإسلام السُنّي.

فتاوى القرضاوي تُذكي الصراع الطائفي

الكاتب: ديفيد شنكر / مدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن وعمل سابقاً كمساعد أعلى في سياسة البنتاغون الخاصة في دول المشرق العربي
معهد واشنطن - ١٦/١٠/٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د.نصر محمد علي

يطغى الصراع السني الشيعي على المنطقة في الآونة الأخيرة، ولكن هناك صراعاً آخر داخل الطائفة السنية لا يقل أهمية عن الأول يجري بين الطوائف الإسلامية وبين الأطراف الأكثر ميلاً للعلمانية، ويُعد عالم الدين المصري (يوسف القرضاوي) -الذي يتخذ من قطر مقراً له- رمزاً لهذا الصراع

يذكر الكاتب في البدء الصراع السني – الشيعي الذي يطغى على الوضع في العراق والبحرين وسوريا ولبنان، مشيراً إلى وجود صراع آخر داخل الطائفة السنية لا يقل أهمية عن الأول يجري بين الطوائف الإسلامية وتلك الأطراف الأكثر ميلاً للعلمانية في المنطقة، **ويُعد عالم الدين المصري (يوسف القرضاوي) الذي يتخذ من قطر مقراً له رمزاً لهذا الصراع**، فعلى الرغم من أنه أظهر نفسه لسنوات كرائد لتيار «الوسطية» الإسلامي المعتدل، إلا أنه **أصدر في الأشهر الأخيرة فتاوى مثيرة للجدل تدعم الصراع بين السنة والشيعة في سوريا وتدعو لإعادة الرئيس الإسلامي المخلوع محمد مرسي إلى منصبه.** وقد وضعت هذه الفتاوى رجل الدين البالغ من العمر ٨٧عاماً في قلب اثنين من القضايا الأكثر استقطاباً في المنطقة.

ويُعد القرضاوي رجل الدين السني الأكثر أهمية في الشرق الأوسط، فضلاً على رئاسته للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، فهو أيضاً كاتب غزير الإنتاج وله برنامج يُعرض على قناة «الجزيرة» يتابعه ما يقرب من ٦٠ مليون مشاهد. كما أنه المُنظّر الايديولوجي للإخوان المسلمين، فضلاً على كونه داعماً لجماعة حماس الفلسطينية الإرهابية، وفي الوقت نفسه، فإنه يدافع عن الديمقراطية والإصلاح السياسي.

إن آراء القرضاوي بشأن شرعية التفجيرات الانتحارية ضد إسرائيل (التي يراها مشروعة) وجواز ضرب الزوجة إذا كان ضرباً خفيفاً وتسميته الشيعة بالزنادقة وغيرها، جعلته شخصية مثيرة للجدل في واشنطن والغرب، أما في الشرق الأوسط فقد كان يُنظر إليه على أنه معتدل نسبياً حتى وقت قريب، إذ أصبحت تصريحاته أكثر استفزازيةً ودعوةً للانشقاق.

كان الهجوم بالأسلحة الكيميائية قرب

دمشق السبب وراء حصول تحوّل ايديولوجي من قِبل القرضاوي بشأن سوريا، فقد قام نظام الأسد بقتل عشرات الآلاف من السوريين بالأسلحة التقليدية، وهي مجزرة أدانها القرضاوي من منبره في قطر، حتى أنه طلب من واشنطن في إحدى خطبه بأن تقوم بحماية الشعب السوري كما فعلت مع الليبيين، لكن بعد استخدام النظام السوري السلاح الكيميائي، **أصدر فتوى دعا فيها كل مسلم سني تلقّى تدريباً عسكرياً إلى الذهاب لقتال الشيعة والعلويين في سوريا، قائلاً: إن العلويين (أحد فروع الإسلام الشيعي الذي يتّبعه نظام الأسد) أشدّ كفراً من اليهود.**

وقد بارك القرضاوي علناً استعداد واشنطن لتوجيه ضربة جوية إلى سوريا في أيلول الماضي وقال: «نحن (العرب السنة) لا نمتلك مثل هذه القوة، لذا فأن يعاقبهم غيرنا فهذا أفضل من لا شيء»، ولئلا يسيئ أحد تفسير كلامه على أنه إعجاب بالولايات المتحدة، أضاف قائلاً: «إن الله يهلك الظالمين بالظالمين».

وقد أشارت دعوة الجهاد في سوريا إلى تبنٍّ واضح للطائفية، بما في ذلك الجهاد ضد حزب الله الشيعي اللبناني الذي كان يدعمه القرضاوي سابقاً في عملياته ضد إسرائيل، وفي ظل ما كان يحدث في سوريا من فضائع متزايدة لم يستاء أهل السنة من النبرة الحادّة في خطاب القرضاوي، بيد أن بعض أتباعه التقليديين خالفوه الرأي بوضوح بشأن التدخل العسكري الخارجي، وكان من أبرزهم **الفرع الأردني لجماعة الإخوان المسلمين الذي ما زال يعارض التدخل العسكري الخارجي في سوريا**، إذ أصدر بياناً أعلن فيه أن مثل هذا التدخل سيعمل فقط على تحقيق مصالح الصهاينة والأمريكان.

أما موقفه تجاه مصر فقد كان مثيراً للجدل، إذ عرض عليه جماعة الإخوان منصب «المرشد العام» مرتين ولكنه رفض، وكان مناصراً قوياً لصعود الجماعة إلى السلطة برئاسة مرسي، لذا لم يكن رد فعله مفاجئاً على العمل العسكري الذي أدّى إلى خلع الأخير وأودى بحياة العديد من أنصاره، فبعد عدة أيام من عزل مرسي أصدر القرضاوي فتوى قال فيها: «حرام على مصر أن تفعل هذا وسوف يحل بهم غضب الله وعقابه»، وأصدر فتوى أخرى يدعو فيها المسلمين من مختلف أنحاء العالم للشهادة في مصر وهي دعوة صريحة للجهاد، كما قام بدعوة الشعب المصري للنزول إلى الشارع ومواجهة الجيش واصفاً ذلك بأنه فرض على كل مسلم.

وهاجم القرضاوي أيضاً مفتي الديار المصرية السابق «علي جمعة» لإصداره فتوى تدعم الإطاحة بمرسي واصفاً إياه بالمتحدث باسم الجيش وتابع للشرطة والمسؤولين ومتعهد الفتاوى الشاذة، **كما وصف أنصار الانقلاب من الجيش والمصريين بالخوارج، ولقب وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بأنه خائن «سيعاقبه الله في الدنيا قبل الآخرة».**

إن تنكيل القرضاوي بجمعة الذي خدم لسنوات كمسؤول ديني معيّن بأجر من قِبل مبارك فتح موضوعاً حساساً جداً، ورداً على ذلك صرّح جمعة بأن «القرضاوي رجل عجوز ويعاني من مرض الزهايمر»، كما أن بعض علماء الأزهر انتقدوا القرضاوي لزرعه الفتنة بين المسلمين، ونسبوا أحكامه المجحفة إلى «الخرف». كما أن بعض الإسلاميين المصريين الآخرين خالفوا القرضاوي الرأي حول تدخله في الشؤون السياسية الداخلية، ومثال ذلك وصفه حزب مصر ذي الميول الإسلامية، بأنه خائن، مما حدى بمسؤول «حركة الجهاد الإسلامي» المصرية (نبيل نعيم) بأن يصف فتاوى القرضاوي بأنها تخدم أمريكا وإسرائيل». نجل القرضاوي عبد الرحمن يوسف انتقد موقف والده أيضاً، وكتب في رسالة إلى صحيفة «اليوم السابع» المصرية، ان مرسي عُزل من السلطة لأنه حكم بطريقة غير ديمقراطية وخالف قسمه الرئاسي، وتساءل «بأي التزام لله تطلب منا أن نتركه في السلطة»؟ وأضاف أن فتاوى القتال التي أصدرها والده قد أحرجته وأحزنته.

إن دعوة القرضاوي للجهاد في مصر ربما تكون قد قوضت شعبيته الكبيرة بين عموم الناس الذين يؤيدون الجيش، لكن رسالته المناهضة للشيعة والعلويين قد تلقى قبولاً واسعاً خارج مصر. وفي حين يقلق بعض أهل السنة من التداعيات الطائفية المتنامية، تُعد سوريا عاملاً محفزاً لدرجة أن تغيير موقف القرضاوي لغرض الوصول إلى رؤية عالمية أكثر عنفاً قد يجذب أتباعاً جدداً من السنة ربما يكونوا أكثر تشدداً ورغبة في القتال. ويختم الكاتب مقاله بالإشارة إلى واشنطن وجمهور القرضاوي؛ إذ توضّح الفتاوى الأخيرة مواقفه الغامضة وربما مواقف أسياده القطريين أيضاً، والأهم من ذلك مدى انتشار موقفه المتغير تجاه النهج القتالي في المنطقة، وربما يكون ذلك مؤشراً على مركز الريادة بالنسبة لمستقبل الإسلام السُنِّي.

رابط المقال: http://goo.gl/SV4miD

دكتاتورية جديدة في العراق

الكاتب: توبي دودج/عالم سياسة انكليزي مختص بالشرق الأوسط وخبير بالسياسات العراقية ومن كبار مستشاري المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (مركز أبحاث بريطاني)
المعهد الملكي للشؤون الدولية - دورية انترناشنال افيرز - آذار ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: د. نصر محمد علي

ازدادت أعداد القوات العسكرية بسرعة، إذ أصبحت تشكل تهديداً للديمقراطية، ولكن نظراً لسيطرة المالكي على هذه القوات فإن التهديد لايتمثل في إمكانية حدوث انقلاب عسكري وإنما يتمثل في توظيفها كأداة لفرض السلطوية التنافسية، ويُلاحظ أن هذه القوات مصممة لفرض النظام على الشعب وليس لحماية الدولة من العدوان الخارجي

استهل الكاتب دراسته بالإشارة إلى حادث مداهمة قوات الأمن العراقية عام٢٠١٢ منزل ومكاتب وزير المالية رافع العيساوي. هذه الغارة أثارت ذكريات قوية من حادث مماثل عام ٢٠١١، حينما طوقت قوة أمنية مدعومة بالدبابات بقيادة نجل رئيس الوزراء أحمد، منازل كل من العيساوي ونائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك. السياسيون الثلاثة وُضِعوا تحت الإقامة الجبرية. وسُمح فيما بعد للهاشمي أن يسافر عبر عاصمة إقليم كردستان إلى المنفى. **وتوافقت الآراء بين النخبة الحاكمة حول أن الاعتقالات أُعدّ لها منذ عام ٢٠١١، ضد الذين لا تتماشى آراؤهم مع رئيس الوزراء، وقالوا إن سلوك المالكي يشكل تهديداً مباشراً للمؤسسة الديمقراطية في البلاد.** ويقول اياد علاوي: «إن هذا البلد ينزلق مرة أخرى في براثن حكم الرجل الواحد، الأمر الذي سيؤدي إلى دكتاتورية شاملة». وفي نيسان عام ٢٠١٢ أخذ البرزاني هذه الرسالة إلى المسؤولين في واشنطن، وقال: «إن العراق يواجه أزمة حقيقية..إن البلد ينزلق نحو حكم رجل واحد».

وقد أثارت حملة الاعتقال هذه سلسلة من المظاهرات الحاشدة في الشمال الغربي من العراق. وتعد التحركات ضد العيساوي والهاشمي من أساليب المالكي الكاسرة لأي جهة سياسية معارضة لتركيز السلطة بين يديه. وتعد هذه المحاولات تهديداً للديمقراطية في العراق.

من الديمقراطية المفروضة إلى الاستبدادية التنافسية

إن اتهام رئيس الوزراء بالاستبدادية من قِبل شخصيات في النخبة السياسية الحاكمة أصابت الذين خططوا لغزو العراق عام ٢٠٠٣ بخيبة أمل. **ويؤكد الكاتب في مقاله أن الهدف الأساسي من استراتيجية إدارة بوش في العراق لم يقتصر على إزالة النظام البعثي ولكنه عمل أيضاً على فرض نظام ديمقراطي. وكان من المفترض أن يلعب العراق دوراً محورياً في الاستراتيجية المستقبلية للحرية التي أعلن عنها جورج بوش بعد هجمات ١١ أيلول، عندما أكد قائلاً: «سنعمل لتحقيق الديمقراطية والتنمية والأسواق الحرة والتجارة الحرة في كل أنحاء العالم».**

أثار الكاتب سؤالاً عن كيفية الحكم على صحة واستدامة الديمقراطية، بعد عقد من حرب العراق؟ وأشار أيضاً إلى المعايير الأربعة التي وضعها «داهل» كحد أدنى يجب توافرها في النظام السياسي الديمقراطي، **وهي الانتخابات الحرة والنزيهة، وحق الاقتراع للبالغين، وحماية حقوق الإنسان، وغياب السلطات غير المنتخبة التي يمكن**

أن تقيد ممثلي الشعب المنتخبين.

قد تحقق في العراق ثلاثة من المعايير التي وضعها داهل لمعرفة ما إذا كان البلد ديمقراطياً، هي: **الانتخابات الحرة والنزيهة، والاقتراع للبالغين، وغياب السلطة غير المنتخبة التي تقيد الحكومة المنتخبة، إلا ان أوضاع حقوق الإنسان في العراق ما تزال مروعة، فضلاً على أن المؤسسات المستقلة التي وضعها بريمر لحماية الديمقراطية قد تعرضت لتخريب ممنهج**؛ فقد واجهت مؤسسة البنك المركزي، والمفوضية العليا للانتخابات، والهيئة القضائية خطراً يهدد استقلاليتها بسبب تصرفات رئيس الوزراء. وهذا الاتجاه لم يصل بعد إلى مستويات الاستبداد الكامل، ولكنه على مقربة من الطريقة التي وصفها ليفينسكي بـ«السلطوية التنافسية».

في ظل النظام الاستبدادي الكامل لايمكن لقوى المعارضة من الناحية القانونية التنافس علانية على السلطة. كذلك في ظل النظام السلطوي تُقام انتخابات بانتظام ونتائجها عرضة للشكوك حتى قبل إجرائها. ومع ذلك فإن الحكومة الاستبدادية تصوغ المنافسة الانتخابية لصالحها، وتفعل ذلك عن طريق تقييد الحريات، ويتم استخدام موارد الدولة ووسائل الإعلام لأغراض انتخابية. **العراق اليوم يشبه «السلطوية التنافسية» التي ميزها ليفينسكي عن الديمقراطية الإجرائية التي وصفها داهل. فقد استخدم رئيس الوزراء أكثر من مرة القضاء بصورة واضحة لإعادة تفسير الدستور الذي تم وضعه عام ٢٠٠٥، ثم وظّف قوته لتخويف السياسيين وتفكيك حركات الاحتجاج التي اندلعت ضده.**

صعود السلطوية التنافسية

بدأ مسار نوري المالكي إلى السلطة عندما عُيّن رئيساً للوزراء في نيسان ٢٠٠٦، بعد ١٥٦ يوماً من المفاوضات التي أعقبت الانتخابات الوطنية الثانية للعراق، وقد تم اختيار المالكي لأن الأحزاب المتنافسة الأخرى لم تنظر إليه كتهديد لها. وعندما تولى المالكي السلطة واجه مشكلة كبيرة وهي افتقاده للقوة السياسية والمؤسسات الحكومية التي يمكن أن يحكم من خلالها، ناهيك عن الشائعات على أن خصومه السياسيين كانوا يحشدون الأصوات البرلمانية اللازمة لإقالته.

وكانت أول خطوة للمالكي لتشديد قبضته على السلطة هي بناء جماعة من الموظفين الذين يحملون الولاء الشخصي له، وقد وصفهم الكاتب بـ«المالكيين» ويتكونون من مجموعتين، إحداهما تتكون من ابنه وأفراد عائلته، وتتكون الأخرى من المقربين منه (أعضاء حزب الدعوة)، وبذلك استطاع تقوية سلطته كرئيس للوزراء. وقد استغل المالكي الصراعات بين الكتل السياسية وسعي أعضائها للثراء، فقام بوضع «المالكيين» وسط شبكة من النفوذ وعلاقات تجاوزت مجلس الوزراء وربطت رئيس الوزراء مباشرة بقيادات الجيش وكبار موظفي الدولة، فأصبح مكتب رئيس الوزراء مركز الثقل السياسي للدولة، الأمر الذي أدّى إلى ضعف السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وقد استخدم المالكي القوات الأمنية لحماية نفسه شخصياً وسياسياً، إذ ادّعى أن هناك خطة لإسقاطه، وتتمثل الخطة في تصاعد العنف عام ٢٠٠٨ من قِبل الميليشيات في البصرة كذريعة لسحب الثقة عنه في البرلمان، ولوقف هذا المخطط أطلق حملة صولة الفرسان لاستعادة السيطرة على المدينة، ولاقت حملته ترحيباً شعبياً كبيراً. **وقد مثلت عملية صولة الفرسان نقطة فارقة في السياسة العراقية فقد استخدم المالكي هذا الانتصار من أجل تعزيز سلطته على الحكومة والجيش ولإعادة تقديم صورته كعراقي وطني مخلص لوطنه، وبهذا نجح في بناء السلطوية التنافسية.**

وظهر المالكي بصورة وطنية في حملته لانتخاب

مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩، وسمى ائتلافه بـ«ائتلاف دولة القانون» لإقناع الناخبين أن سياسته وأفعاله هي التي أدّت إلى سيادة القانون في العراق. كما قدم نفسه على أنه معادٍ للفيدرالية، وبيّن دوره في التصدي للسياسات التوسعية لحكومة إقليم كردستان. وقد استغل المالكي هذا الدعم الشعبي في تبنّي مواقف متشددة في مفاوضاته مع الولايات المتحدة حول اتفاقية وضع القوات الأمريكية، وبهذا حصل على دعم شعبي من السكان الذين رُوِّعوا من الحرب الأهلية وعانوا من الاحتلال الأمريكي المدمر، فحصل في الانتخابات على الأغلبية في ٩ محافظات من أصل ١٤ محافظة.

سعى المالكي لتكرار هذا النجاح في الانتخابات العامة عام ٢٠١٠، غير أنه – هذه المرة على خلاف انتخابات عام ٢٠٠٥– رفض الانضمام إلى الائتلاف الشيعي الموحد، وقرر خوض الانتخابات بائتلاف دولة القانون، غير أن هذا أدّى إلى تقسيم أصوات الشيعة. وبزيادة الإحساس الوطني سمح لائتلاف العراقية بحصد أغلبية الأصوات، حيث حصلت على ٩١ مقعداً، بينما حصل ائتلاف المالكي على ٨٩ مقعداً.

بعد الانتخابات سعى المالكي لفرض السلطوية التنافسية، فقد صرّح علانية أنه من المستحيل القبول بنتائج الانتخابات، وطالب بإعادة فرز الأصوات مرة أخرى من أجل عدم عودة العنف، وبعد إعادة الفرز، أعلنت المفوضية – مدعومة من الأمم المتحدة – أنه ليس هناك أي أدلة على حدوث تزوير وبقيت المقاعد كما هي.

وفي مرحلة المساومات التي أعقبت انتخابات ٢٠١٠، سعى اتفاق أربيل الذي رعاه البرزاني لتشكيل حكومة وحدة وطنية لوضع قيود على المالكي، ونص على أن منصبي وزير الدفاع والداخلية يجب أن لايديرهما سياسيون مقربون من رئيس الوزراء، إلا انه بعد الاتفاق رفض المالكي جميع المرشحين الذين قدمتهم العراقية للوزارتين، وعين مستشاره المقرب فالح الفياض وزيراً للأمن الوطني وكالة، وسعدون الدليمي للدفاع وكالة مع احتفاظه شخصياً بمنصب وزير الداخلية، وبهذا زاد من سيطرته على الجيش والشرطة والمخابرات، وقد نجح في التحايل على اتفاق أربيل.

وبعد أسبوع من رحيل القوات الأمريكية، انتقد المالكي اتفاق أربيل وهدد بالتخلي عن حكومة الوحدة الوطنية، كما أن مجلس السياسات الاستراتيجية لم يدخل حيز التنفيذ أبداً على الرغم من أنه أبرز بنود اتفاقية أربيل.

وقد استطاع المالكي توظيف القضاء لإضعاف المؤسسات المناوئة له، ففي عام ٢٠١١ أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود حكماً ذهب فيه إلى أن عدداً من الهيئات المستقلة مثل هيئة النزاهة، والمفوضية العليا للانتخابات، والبنك المركزي، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، تخضع لرقابة مباشرة من مجلس الوزراء، كذلك ومن خلال القضاء تم إضعاف سلطة البرلمان، فقد أصدر مجلس القضاء الأعلى قراراً يرى أن أي قانون جديد يجب أن يتم اقتراحه من قِبل مجلس الوزراء وليس البرلمان، وتم توجيه تهم فساد لفرج الحيدري رئيس المفوضية العليا للانتخابات التي سبق وامتدحتها الأمم المتحدة لإشرافها على انتخابات حرة ونزيهة، على خلاف المالكي الذي انتقدها عندما لم يحصل على أغلبية في الانتخابات.

دور الأجهزة القمعية

بعد تولي المالكي السلطة عام ٢٠٠٦، وإدراكاً منه لضعف قوته، استخدم منصبه لتعزيز قبضته على الجيش والشرطة وأجهزة المخابرات، أما الأحزاب الشيعية الأخرى (الصدريون والمجلس الأعلى) فلم يهتموا بالسيطرة على الجيش وفضلوا استخدام ميليشياتهم ونفوذهم في وزارة الداخلية من أجل الانتصار في

الحرب الأهلية منذ عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، وخلال هذه الحرب سيطر المالكي على ثلاثة أجهزة امنية لم تتورط بشكل كبير فيها، **ومنذ ذلك الحين، زاد المالكي من سيطرته على الأجهزة الأمنية من خلال أجهزة غير قانونية ممثلة في: مكتب القائد العام للقوات المسلحة**، فقد أوصى المستشارون الأمريكان بإنشاء هذا الجهاز التنسيقي، إلا ان المالكي عيّن المقربين منه في هذا الجهاز، وقام بنقله إلى مكتب رئيس الوزراء وعيّن أحد المقربين منه «فاروق الأعرجي» لإدارته، إذ يُصدر أوامر إلى قيادات الجيش باستخدام الهواتف الشخصية وبهذا تجاوز هيكلية الجيش وتجنب الرقابة البرلمانية.

قيادة العمليات، وهي الآلية الثانية غير الدستورية التي اعتمدها المالكي لبسط سيطرته على الأجهزة الأمنية، وقد أنشأها للتنسيق بين كافة القوات المسلحة (الجيش والشرطة)، وتم اختيار قادة قيادة العمليات من مكتب القائد العام في بغداد الخاضع لسيطرته.

مكتب مكافحة الإرهاب، وهي القوة الأكثر كفاءة ويديرها المالكي مباشرة، وقد أنشأتها الولايات المتحدة وتضم حوالي ٤٢٠٠ جندي، وتعد أفضل قوات خاصة في الشرق الأوسط، وقد نُقلت إدارتها من القوات الخاصة الأمريكية عام ٢٠٠٧ إلى الحكومة العراقية، وقام المالكي بتشكيل جهاز وزاري وهو مكتب مكافحة الإرهاب للسيطرة على هذه القوات وهو ما أزال رقابة البرلمان وسيطرة وزارة الدفاع عليها **لتصبح الأداة القمعية الشخصية لرئيس الوزراء وحرسه الامبراطوري، وهو الجهاز الذي يعرف بالعراق بأنهم فدائيو المالكي تشبيهاً بفدائيي صدام.**

وقد تم استهداف جهاز المخابرات العراقية من جانب رئيس الوزراء، إذ بدأ الصراع للسيطرة عليه عند حدوث صدامات بين اللواء محمد الشهواني الذي كان يرئس جهاز المخابرات وشيروان الوائلي الذي تم تعيينه من قِبل المالكي عام ٢٠٠٦ كوزير للدولة لشؤون الأمن الوطني. وقد شكلت المخابرات المركزية الأمريكية جهاز المخابرات العراقي، وكان الشهواني مقرباً من واشنطن على نقيض الوائلي الذي كان على علاقة قوية بالمالكي فضلاً على علاقته الوثيقة بإيران. **وقد أُجبر الشهواني على الاستقالة مما أعطى فرصة لرئيس الوزراء وحلفائه للسيطرة على جهاز المخابرات، وإقصاء كل الضباط غير المتحالفين معه.**

ضعف المؤسسات المدنية العراقية

أضعفت الحروب الثلاثة (العراقية -الإيرانية، وحرب الخليج، وأخيراً حرب احتلال العراق) المؤسسات العراقية بشكل كبير. **إلا ان أكبر دمار لحق بالدولة هو ماسببته العقوبات الدولية التي فُرضت على العراق بعد احتلال الكويت.** وقد أدّى دخول القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣ إلى انهيار مؤسسات الدولة، فقد تم تدمير عدد كبير من المباني الحكومية وزادت عمليات السرقة، إذ تُقدر الخسائر بـ ١٢ مليار دولار أمريكي، وقد شاركت سلطة الائتلاف المؤقت في هذا الانهيار من خلال قانون اجتثاث البعث، فقد منعت القيادات العليا في حزب البعث من شغل مناصب حكومية وبذلك فقد مابين ٢٠ و ١٢٠ الف شخص وظيفته. وقد أنفقت الحكومة الأمريكية منذ ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١١حوالي ٦١,١١ مليار دولار أمريكي لإعادة بناء المؤسسات المدنية والعسكرية العراقية، **إذ تُعد أكبر عملية مساعدة قدمتها الولايات المتحدة لبناء دولة في تاريخها.** وقد زادت الموازنة العراقية من حوالي ٢٤,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤، إلى حوالي ١٠٠,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢، وتم تخصيص ٣٢٪ منها لإعادة البناء. ونتيجة للحروب، والعقوبات الاقتصادية، والنهب الذي أعقب تغيير النظام، والحرب الأهلية والفساد السياسي تراجعت البنى التحتية وعجزت الحكومة مراراً عن تقديم أبسط الخدمات للمواطنين، فعلى سبيل المثال قدرت الأمم المتحدة أن حوالي ٢٥٪

من السكان يفتقدون إلى المياه الصالحة للشرب. كذلك هناك نقص كبير في إمدادات الكهرباء على الرغم من تخصيص سلطة الائتلاف حوالي ٥,٧ مليار دولار لزيادة الإنتاج إلى حوالي ٦٠٠٠ ميكاواط، وقد استطاعت الحكومة العراقية رفع الإنتاج عام ٢٠١٢ إلى ٧,٩١٨ميكاواط إلا انها لا تلبّي الاحتياجات المتزايدة، إذ يزداد الطلب بحوالي ١٠٪ سنوياً.

ونظراً للفساد المتفشي بين النخب الحاكمة وعدم قدرة مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات التي يحتاجها السكان، فإن قدرة المجتمع العراقي على تعبئة الدعم للديمقراطية أصبحت محل شك، فعلى الرغم من أن حجم المشاركة في الانتخابات كبير، إلا أن وجود مجتمع مدني منظم – الضامن الرئيس لمواجهة السلطوية – قد تشتت وضعف بفعل الحرب الأهلية، **ولهذا يحتاج المجتمع إلى تعبئة جماهيرية شجاعة ضد الفساد وعدم كفاءة النخبة الحاكمة، وقد حدث ذلك عام ٢٠١١ عندما انتشرت المظاهرات إلا ان الحكومة استطاعت أن تقمعها.**

هيمنة المؤسسة العسكرية

إن حل الجيش العراقي في عام ٢٠٠٣ لعب دوراً رئيساً في خطة الولايات المتحدة لإعادة رسم الحياة السياسية للعراق، ووضع قيوداً واضحة على قوة الدولة؛ ففي الشرق الأوسط غالباً ما يتم التغيير عن طريق انقلاب عسكري وليس عن طريق انتفاضة سياسية أو بطريقة ديمقراطية. ويعد العراق أول دولة في الشرق الأوسط تشهد انقلاباً عسكرياً في عام ١٩٣٦، أي بعد أربع سنوات من حصول العراق على الاستقلال، ومنذ ذلك الوقت استمرت الانقلابات العسكرية، إلا ان حزب البعث منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٦٨، سعى بقوة لدفع الجيش بعيداً عن السياسة، وذلك بإبعاد الضباط العسكريين المشكوك في ولائهم، وتم تجنيد الموالين لحزب البعث، **وبذلك أصبحت إمكانية القيام بانقلاب عسكري مستحيلة.** بعدها أقدمت الحكومة الأمريكية على حلّ الجيش العراقي بعد عام ٢٠٠٣ لإنهاء تأثير الجيش على السياسة إلا ان ذلك كان السبب وراء إثارة التمرد والعنف، ولمواجهة العنف والأخطار المحتملة كالتمرد والحرب الأهلية والانقلاب العسكري سارعت الولايات المتحدة إلى إعادة بناء الجيش العراقي بسرعة. **وقد تمت زيادة القوات العسكرية بسرعة، إذ أصبحت تشكل تهديداً للديمقراطية، ولكن نظراً لسيطرة المالكي على هذه القوات فإن التهديد لايتمثل في إمكانية حدوث انقلاب عسكري وإنما يتمثل في توظيفها كأداة لفرض السلطوية التنافسية، ويُلاحظ أن هذه القوات مصممة لفرض النظام على الشعب وليس لحماية الدولة من العدوان الخارجي.**

واختتم الكاتب دراسته بالقول: إن إعادة بناء الدولة بصورة منحرفة لا توفر الأسس لاستقرارها، فالمالكي اليوم يسيطر على الجيش ويستخدمه لحماية وضعه في نظام السلطوية التنافسية الذي انشأه، الأمر الذي يجعل العراق لا يختلف عن باقي الدول العربية قبل ثورات الربيع العربي. وقد حان الوقت لإعادة التفكير في تكاليف التدخل الخارجي لتغيير النظم السياسية، وان السؤال الذي يُطرح هنا هو: هل التدخل الخارجي يؤدي إلى تغيير سياسي واقتصادي مستديم في الدول التي يتم التدخل فيها؟

رابط المقال: http://goo.gl/hKW9j2

تركيا ودورها في إنقاذ العراق

الكاتبان: ايلي شوغرمان وجوشوا وولكر/محرران مشتركان في كتابة التقارير السياسية لـ«مركز السياسة الوطنية» وزميلان في مشروع ترومان للأمن القومي
ياهو نيوز - ٢٠١٣/١٠/٣١

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

ينبغي على واشنطن تغيير نهجها تجاه تركيا - الحليف الرئيس للناتو- لدعمها إقليم كردستان المتمتع بحكم ذاتي في العراق وكذلك للأقلية السنية، إذ إن إقامة توازن على طول خطوط الصدع العرقية والطائفية في العراق هو السبيل الوحيد لتجنب تجزئة دامية للبلاد ومنع المزيد من النزاعات الإقليمية

عدَّ الكاتبان في مستهل مقالتهما الوقت الحالي مرحلة حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه العراق، ويستعد أوباما لاستقبال المالكي هذا الأسبوع في **واشنطن التي تساهم في مشاكل العراق عن طريق تشبثها بسياسة «العراق الموحد» التي عفا عليها الزمن وتؤدي لمزيد من الانقسام. وللقيام بهذا ينبغي على واشنطن تغيير نهجها مع تركيا - الحليف الرئيس للناتو- لدعمها إقليم كردستان المتمتع بحكم ذاتي في العراق وكذلك للأقلية السنية. إذ إن إقامة توازن على طول خطوط الصدع العرقية والطائفية في العراق هو السبيل الوحيد لتجنب تجزئة دامية للبلاد ومنع المزيد من النزاعات الإقليمية.**

ولاحظت المقالة أن العراق قد استُبعد من جدول أعمال السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ انسحاب قواتها عام ٢٠١١، **وعلى مدى العامين الماضيين واصلت واشنطن سياستها السلبية «العراق الموحد» التي تعطي الأولوية للتعامل مع الحكومة المركزية العراقية واستبعدت حكومة إقليم كردستان و السنة من المحادثات الرئيسة مع أمريكا**، وبدلاً من أن تدعم أمريكا حكومة إقليم كردستان وميولها المؤيدة لها، استمرت في إبقائها بعيدة عنها. وتعارض الولايات المتحدة أي محاولة لإضعاف العراق ككل، مثل منح مزيد من الحكم الذاتي لأكراد العراق أو للسنّة التي تتعارض مع رغبات بغداد. وفي الوقت نفسه، فالحكومة المركزية العراقية تشوبها الانقسامات وهي غارقة في الفساد، والاختلال الوظيفي.

والمالكي لديه قوة متماسكة، وقد هزم منافسيه، (وفي كثير من الأحيان عبر وسائل غير دستورية) وقد تم إسكات المنتقدين له قسراً، **وما تزال الأقلية السنية مضطهدة بشكل كبير في العراق**، والطائرات الإيرانية مسموح لها بالتحليق فوق الأراضي العراقية لإمداد الحكومة السورية وقوات حزب الله اللبناني بالأسلحة، متجاهلة الرفض الأمريكي لذلك وتنظيم القاعدة يستعيد نشاطه هناك في الوقت الحالي وقد ساهم في جعل شهر تموز الأكثر دموية في العراق منذ عام ٢٠٠٨.

أما إقليم كردستان الآمن والمستقر نسبياً فهو قصة النجاح الأكثر أهمية في العراق، ويعود الفضل جزئياً إلى تركيا - وفقاً للكاتبين- فازدهار العلاقات بين حكومة إقليم كردستان وتركيا قد دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولا سيما التطور السريع في مجال صناعة النفط والغاز. وينظر العديد من السنّة نظرة ملؤها الحسد والاستياء للنجاح والأمن الذي يعم الإقليم. وبإمكان تركيا مساعدة

السنة العراقيين لتوحيد وتنظيم أنفسهم سياسيا، إذ انهم يفتقدون إلى القيادة بشكل ملحوظ وبمقدورها أيضاً لعب دور الوسيط لإدارة الحالة الطائفية في العراق بشكل بنّاء في حال سعت للتقرب من حكومة بغداد والتعامل معها بشكل عملي، **ومع مزيد من المشاركة التركية يمكن لسنّة العراق أيضاً الحصول على التوازن مع حكومة المالكي وإعادة النظر في التدخل الإيراني.**

ويعتقد الكاتبان أن سياسة الولايات المتحدة الحالية تمنع تركيا وحكومة إقليم كردستان من توثيق العلاقات فيما بينهما، وتعارض واشنطن الجهود التي تبذلها حكومة إقليم كردستان لتصدير النفط والغاز إلى تركيا وذلك للحفاظ على الوضع الراهن في البلد، فمن خلال توسيع العلاقات في مجال الطاقة مع تركيا، سوف يحصل إقليم كردستان على الاستقرار الاقتصادي والنفوذ الذي يسعى له باستماتة، وواشنطن من جهتها – وفقاً للمقالة – تعد ذلك شيئاً جيداً ومن شأنه أن يؤدي إلى تمكين حكومة إقليم كردستان من بناء مستقبل أكثر استقراراً للعراق ككل.

وبينما لم تعتمد واشنطن هذا النهج بعد، فأنقرة بدأت تتبناه بالفعل وبحيوية بالغة، **ولكن تركيا أيضاً لا تريد لإقليم كردستان أن ينفصل عن العراق ويكوّن دولة جديدة، فهذا من شأنه تهديد سلامة أراضيها التي يقيم فيها عدد كبير من الأكراد، ومن ثم فدوافع تركيا لإبقاء العراق موحّداً أكبر من دوافع الولايات المتحدة.** وبإمكان كل من الولايات المتحدة وتركيا انتهاج سياسة متوازنة وفعالة تقضي بالموائمة بين التعامل مع مخاوف المالكي المشروعة، مع تشجيع حكومة إقليم كردستان وبغداد لإيجاد حلول تفاوضية لعدد لا يُحصى من النزاعات السياسية في العراق، **فالأمل الوحيد لمجتمع مستقر وموحد في العراق، هو منح سلطة لأقلياته السنية والكردية لدرجة أنهم لا يعودوا خائفين من الاضطهاد من قِبل حكومة المالكي.**

أما تركيا التي تحتل موقعاً فريداً في الشرق الأوسط فبإمكانها لعب دور مهم في منطقة تُعد شديدة الأهمية للمصالح القومية للولايات المتحدة عن طريق التعاون مع واشنطن بشكل وثيق في مجالات مختلفة، ويمكن لهذين الحليفين التاريخيين تحقيق أكبر قدر من الاستقرار في العراق والشرق الأوسط. **وينبغي أيضاً على الولايات المتحدة تمكين تركيا من أداء مسؤوليتها تجاه دول الجوار وتكون بمثابة وسيط إقليمي.** وكخطوة أولى، من المهم أن تحدد أمريكا وبوضوح سياستها تجاه تركيا وبغداد وحكومة إقليم كردستان وأن تبيّن رؤيتها الأبعد للشراكة بينها وبين كل من العراق وتركيا.

وفي الختام يرى الكاتبان أن زيارة المالكي إلى البيت الأبيض هي بمثابة فرصة مثالية للبدء بسياسة جديدة ونشر هذا النهج، **فالدعم الأمريكي النشط للتعاون بين إقليم كردستان وتركيا والسنة في العراق وحكومة بغداد بات أمراً ضرورياً.** وأياً كان ما سيعلنه المالكي للجمهور خلال زيارته المرتقبة، فما زال لدى الجميع مكاسب كثيرة من خلال الاستثمار في شراكات تتجاوز الفواصل العرقية والتاريخية، ومن الممكن تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً في العراق والمنطقة بشكل أوسع.

رابط المقال: http://goo.gl/NF2ryJ

العراق يتفوّق على الكويت ويزوّد مصفاة صينية بالنفط

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

يبدو أن العراق سيتفوق مجدداً على دول أخرى من منطقة الشرق الأوسط في المنافسة على الأسواق الجديدة للنفط في آسيا. حيث تسعى الصين لزيادة مشترياتها من النفط العراقي لأكثر من الثلثين في العام القادم. وقال تجار صينيون: إن شركة سينوكم تعتزم استخدام الخام العراقي لتشغيل ٤٠ بالمائة من طاقة المصفاة الجديدة متخلية بذلك عن اتفاق أولي لاستخدام النفط الكويتي الأغلى ثمناً.

وقالت مصادر تجارية لرويترز (٤ تشرين الثاني): إن من المتوقع أن يعالج مجمع تشيوانتشو البالغة طاقته ٢٤٠ ألف برميل يومياً في جنوب شرق الصين نحو ١٠٠ ألف برميل يومياً من الخام العراقي بعد الانتهاء من التشغيل التجريبي الذي سيبدأ في ديسمبر كانون الأول. لكن قد تضطر سينوكم إلى الوفاء جزئياً على الأقل باتفاق غير ملزم وقّعته في ٢٠٠٧ مع الكويت عضو منظمة أوبك لشراء ٢٤٠ ألف برميل يومياً من النفط الكويتي لمجمع تشيوانتشو.

وكان الاتفاق غير الرسمي مع الكويت ساعد سينوكم في نيل موافقة الدولة على مشروع المصفاة حيث تشترط بكين تدبير إمدادات النفط قبل الشروع في تشييد مصافي التكرير الكبيرة. لكن سينوكم لم توقع اتفاق التوريد مع الكويت بشكل رسمي وهو ما عزاه المتعاملون جزئياً إلى أن البلد الخليجي لا ينوي على ما يبدو تعزيز إنتاجه النفطي البالغ ٣,٢ مليون برميل يومياً في وقت قريب.

وقال مسؤول تنفيذي في سينوكم: إن المصفاة مصممة لاستخدام النفط الكويتي لكن الجوانب الاقتصادية ستكون العامل الأهم عند تحديد نوع الخام المستخدم.

وسينوكم من قدامى العملاء الصينيين لبغداد وتشتري بالفعل نحو ٢٠٠ ألف برميل يومياً من خام البصرة الخفيف بموجب عقد موقع في ٢٠١٣. وتتجه معظم الكميات التي تشتريها سينوكم حالياً إلى مصافي تكرير صينية مملوكة لسينوبك أكبر شركة تكرير آسيوية.

وتعرض بغداد خصومات كبيرة في الأسعار وآجال سداد طويلة مما يجذب مشترين صينيين آخرين كباراً مثل شركة التكرير الحكومية سينوكم وشركات تجارية أصغر مثل تشن هوا أويل ومؤسسة النفط البحري الوطنية (سنوك). وقال مسؤول مطلع على مشتريات سينوبك من الخام: «الحجم سيزيد ولن تكون زيادة صغيرة» لكنه رفض الإدلاء بتقديرات محددة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر قال حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة: إن العراق يتوقع أن تطلب الصين كميات من الخام تزيد ٧٠ بالمائة في ٢٠١٤ مقارنة بمستويات العقود الحالية ليصل الإجمالي إلى ٨٥٠ ألف برميل يومياً.

تنامي نفوذ الصين النفطي في العراق

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

تحت ضغط تعطشها للنفط استطاعت بكين تأمين مركز ضخم لها في قطاع الطاقة العراقي من خلال المزادات التي طرحتها بغداد منذ أربع سنوات، وتسعى الصين الآن لشراء ٨٥٠ ألف برميل يومياً من النفط العراقي وهو ما يعادل ٣٠ في المائة من صادرات البلاد النفطية المتوقعة لعام ٢٠١٤.

وسيتيح شراء بتروتشاينا المتوقع لحصة قدرها ٢٥ في المائة في مشروع الحقل النفطي غرب القرنة-١ لإكسون موبيل أن تتجاوز أكبر شركة طاقة صينية لوك أويل الروسية لتصبح أكبر مستثمر أجنبي منفرد في قطاع النفط العراقي.

وتشارك بتروتشاينا بالفعل بي.بي البريطانية في الرميلة أكبر حقل منتج للنفط في العراق وتدير حقلي الحلفاية والأحدب. وكانت أول شركة أجنبية توقّع عقد خدمات نفطية في العراق بعد الغزو الأمريكي الذي أطاح بصدام حسين. كما تمكنت الشركات الصينية بفضل توافر السيولة المالية والمرونة في العمل من مواجهة تصاعد العنف في العراق وتحقيق زيادات سريعة في الإنتاج أفضل من الشركات الغربية.

وقال مسؤول في شركة نفط الجنوب العراقية لوكالة المسلة: «يعمل الصينيون بتكلفة أقل وهدوء ولا يقلقهم الوضع الأمني مقارنة مع شركات أجنبية أخرى، ويستخدمون أعداداً كبيرة من العمال لذا فإنهم يستكملون العمل دائماً في الموعد المحدد إن لم يكن قبله.

ويبدو أن بغداد منبهرة على وجه الخصوص بأداء بتروتشاينا في حقل الحلفاية في محافظة ميسان الجنوبية. فقد استطاعت بتروتشاينا بمشاركة توتال وبتروناس زيادة كميات النفط المستخرجة من الحقل الذي كان غير مستغل تقريباً لتتجاوز ١٠٠ ألف برميل يومياً ومن المتوقع أن يصل الإنتاج إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً بحلول سبتمبر أيلول القادم. وبجانب بتروتشاينا هناك شركات صينية أخرى تعمل في العراق مثل سينوبك وشركة الصين الوطنية للحقول البحرية (سي. إن. أو. أو. سي) وهو ما يتيح لبكين ممارسة أنشطة في البلاد بأكملها، من إقليم كردستان شبه المستقل في الشمال إلى حقل ميسان النفطي في الجنوب.

وتسعى الصين التي تجاوزت الولايات المتحدة الشهر الماضي لتصبح أكبر مستورد للنفط في العالم إلى زيادة مشترياتها من النفط العراقي ٧٠ في المائة العام القادم.

ويحوز العراق خامس أكبر احتياطيات نفطية في العالم ويريد أن يزيد إنتاجه البالغ ثلاثة ملايين برميل يومياً في السنوات القليلة القادمة إلى الضعفين على الأقل ليتحدى السعودية في نهاية المطاف كأكبر منتج للنفط في العالم. وبالنسبة للصين فإن استغلال الاحتياطيات يشكل استراتيجية حتمية لذا فإن بكين على استعداد لقبول شروط أصعب وأرباح أقل عن الشركات الغربية وحتى عن الشركات الروسية مثل لوك اويل.